

الفصل الاول

مؤسسات الحكم

كانت الحكومة ، وما تزال ، من أهم العوامل في حياة الانسان ، ونحن نلمس أثرها اليوم بأنفسنا : فلا بد لمن يولد أن يُسجّل لدى الحكومة . وقوانين الحكومة المتعلقة بالصحة والأمراض المعدية تحفظ طفولتنا . ونتلقى ثقافتنا الى حدّ بعيد في مدارس الحكومة . ومتى أراد أحدنا أن يبتني بيتا جديدا يقيم فيه ، يرى لزاما عليه اتباع قوانين الحكومة المتعلقة بالمواسفات والمواد والمساحة والنور والمجارى والماء وما الى ذلك . وعلينا أن ندفع جزما من إيرادنا الى الحكومة بشكل ضرائب . وأثمان الطعّام والسكّاء ومواد التدفئة في البلد تتأثر بسياسة الحكومة . وفي بعض البلدان تُقدم الحكومة الخدمات والاسعافات الطبية والأدوية الى السكان مجانا . فهى تحميهم من هجوم الأعـداء ، وتحول دون وقوع الفوضى وشيوع الاضطراب . واذا أردنا السفر من بلادنا فعلينا أولا أن نحصل على إذن من الحكومة . واذا وقعت البلاد في خطر ، نحارب من أجلها بأمر الحكومة . حتى أن وفياتنا يجب أن تسجل لديها . وهكذا نجد أننا على اتصال بالحكومة يكاد يكون يوميا من المهد الى اللحد .

وتقوم الحكومات بهذه الخدمات وتنفذ أوامرها بواسطة الادارات والمصالح المختلفة . والحكومات تكون تارة ديموقراطية ، وتكون ديكتاتورية تارة أخرى . وغاية بعض الحكومات أن تخدم الفرد ؛ بينما يوجد الفرد في بعض البلدان لخدمة الحكومة . وقد اختلف العلماء في التاريخ حول البحث في أعمال الحكومة وأصول الحكم .

ولكى نوضح عمل الحكومة في المجتمعات المختلفة نرى لزوما علينا أن نبحث في نشأتها والتطور الذى أصابها في مختلف الأزمان .

الحكومة في أبسط أشكالها : توجد عند الشعوب ذات أبسط

الثقافات المادية المعاصرة لنا اليوم حكومات بسيطة جدا لا تكاد تظهر معالمها . نذكر من تلك الشعوب على سبيل المثال سكان جزر أندامان^١ والبوشمان^٢ والشوشون^٣ وتيرا ديل فييجو^٤ وغـيرهم . فليس هؤلاء الشعوب حكومات أقيمت خصيصا لإدارة دفة الحكم . وآية ذلك أنه ليس لها حكام . يقول توماس : « لست أجد فى أدب البوشمان الشعبي ، على كثرة ما روى لى من حكاياته ، قصة واحدة تدور حول الزعيم أو حول ابنته » . وقبائل (تيرا ديل فييجو) مثلا ليس لها زعامة قائمة . ولكن عندما تدعو الحاجة الى عمل مشترك تقيم القبيلة زعيما مؤقتا . وفى حالات القتل ، مثلا ، تنتخب القبيلة أحدا أقرباء المقتول ليرأس حملة الانتقام والتأديب . وتنتهى زعامته بانتهاام الغاية التى أقيم من أجلها .

على أننا نجد فى هذه المجتمعات أفرادا لهم نفوذ وتأثير فى جمهرة الجماعة كلها . وقد تبين أن الشعوب التى لم تختلف لنا آثارا مكتوبة كانت على الغالب تنظر الى شيوخها المسنين نظرة تقدير واحترام . ذلك لأنهم كانوا يُعتبرون حافظة ورواة لسجل تاريخ القبيلة وأدبها الشعبي وأساطيرها وتقاليدها الدينية . وعلاوة على ذلك فإن خبرتهم الطويلة فى أمور الصيد والقنص وفى شؤون الحياة الأخرى جعلت لهم منزلة مرموقة وسلطة نافذة بين جماعتهم . وقد خولتهم منزلتهم أن يُسدوا النصيح والارشاد لأبناء جنسهم ، وخول لهم نفوذهم أن يسيطروا على الجماعة فيحفظون الأمن والنظام فيها .

١ - Andaman Islanders . ٢ - Bushman

٣ - Shoshone ٤ - Tierra del Fuego

وهناك نظام طبيعي في أمور كل فرد أو جماعة نشأ عن التكرار .
فحاجات الانسان الضرورية تتكرر دائماً . مثال ذلك أن الطعام والنوم يحتاج
اليهما المرء كل يوم . وعلى ذلك فإن حركة الجماعة اليومية معروفة بسبب
هاتين الحاجتين ، وهى تتبع نظاماً يومياً معيناً بسببهما .

من أجل هذا نجد النظام يسود ، إلى حد بعيد ، هذه المجتمعات البدائية
بسبب تكرار الأعمال اليومية وبسبب الزعامة . على أنه يجب علينا أن نقرر
هنا أن الزعامة قد تكون سبباً للاضطراب والتقاق كما أنها سبب للنظام . ذلك
لأن الزعماء قد يتناحرون من أجل الاستيلاء على السلطة . ولسكن ما دام
التكرار والزعامة يحفظان نظام الحياة لا يشعر الناس بحاجة الى حكومة
بالمعنى المعروف اليوم .

حاجة الشعوب ذات الثقافة البدائية للحكومة محدودة : هنالك عوامل
كثيرة تقلل من الاضطراب وتحدد من حاجة الشعوب ذات الثقافة البدائية
الى الحكومة . وأحد تلك العوامل هو حجم الجماعة البدائية ، فهى قليلة العدد
إذا قيسَت بالمجتمعات الحديثة . إن كميات الأطعمة عند الشعوب البدائية
من جامعى الأطعمة والصيد قليلة لا تكفى لأعالة أمة كبيرة العدد . وعلى
ذلك كان عدد كل جماعة يتفاوت من ١٥ شخصاً الى ١٥٠ أو ٢٠٠ شخص .
وبسبب قلة العدد يعرف كل شخص بقية أفراد الجماعة معرفة صحيحة
تامة . والجوار والرأى العام يكونان دائماً أداتين للضغط الاجتماعى . أما
فى المجتمعات الحديثة ، حيث يكاد يكون الاتصال الشخصى معدوماً ، فإن
الامر على النقيض من هذا . ويكاد يكون من المستحيل إيجاد نظام حديث
للبوليس يكفى عمالياً للقيام بأعباء مهام مدنية حديثة . لقد كتب مندوب
للبوليس فى نيويورك يقول : « إن قوة بوليس نيويورك ليست كبيرة ، وإن
تتسع فى المستقبل الى حد يمكنها من مراقبة جميع الخلايا والخرائب

والعبارات المهجورة والأماكن الأخرى حيث ترتكب الجرائم .
 وثمة عامل آخر يؤثر في إسامة السالك في المجتمعات وهو عدد الأشخاص
 المصابين بالشذوذ العقلي وطريقة معالجتهم . ليس لدينا لسوء الحظ إحصاء
 يقابل بين عدد المخبولين في المجتمعات القديمة والحديثة . ولكن يبدو أن
 النسبة المئوية كانت قليلة عند المجتمعات القديمة التي كانت تعيش على الصيد ،
 لأن الناس قد عاشوا في تلك المجتمعات مئات الألوف من السنين وكيفوا
 أنفسهم جيداً للمحيط الذي عاشوا فيه . لقد هلك في المجتمعات القديمة عدد
 كبير من الزمنى والمخبولين والمشرهين الذين يعيش اليوم أمثالهم في
 المجتمعات الحديثة . ان المخبول أو الأبكم أو الأصم أو قصير البصر مثلاً
 يجد الحياة صعبة قاسية في مجتمع يعيش أفراد على الصيد والقتل . وأخيراً
 إن ذوي الماهات الذين يُبقى المجتمع عليهم لا يُعتبرون عبئاً وعالة عليه .
 ذلك لأن عدداً كبيراً من الشعوب القديمة البدائية تنظر نظرة اجتماعية
 خاصة إلى ذوي العلال العصبية ؛ فهي تدرك أن الصرعى مثلاً لا غناء فيهم ،
 ولا فائدة ترجى منهم ، ولكنها تعتبرهم مع ذلك منقذين للناس . وهذا الرأي
 كان سائداً على الأقل بين رجال الطبابة عند قبائل « الشامان » وعند كهنة
 هنود أمريكا الحمر . وعالم السحر عند الشعوب القديمة واسع جداً إلى حد
 يساعد على تسوية الشؤون المضطربة .

وهذا أيضاً عامل ثالث عند تلك الشعوب القديمة يجعل الحاجة إلى
 الحكومة ضئيلة جداً ، تلك هي طبيعة الحياة الجامدة . فعندما تظل الشؤون
 الاجتماعية سائرة على وتيرة واحدة أجلاً طويلاً يتعلم أفراد الناس بالمشاهدة
 والتجربة أفضل الطرق وأنجح الأساليب للقيام بعمل ما . فتكون النتيجة
 أن أفراد الناس على السواء يحذقون الأعمال الضرورية لمعيشتهم ، وهي بالطبع
 متماثلة . أما في المجتمعات الحديثة ، حيث تختلف الأعمال وتمايز ضروبها
 وأساليبها ، فتكون آراء مختلفة في الصحة والفساد ، يلزمها نشوء أحوال مختلفة

تستدعى معالجات خاصة . وعلى ذلك فلسنا نجد في المجتمعات البسيطة خلافا جوهريا منشؤه فساد الأعمال ، ولما كنا نجد ذلك في المجتمعات الحديثة المعقدة .

وأخيرا نرى أن أكثر الجرائم بينهم مردّها الى الخلاف على الملكية . وقد لا توجد لدى الشعوب البدائية ملكية فردية إلا بقدر يسير ، ذلك لأن الثقافة المادية هناك كانت وما تزال في أوائل عهدها ، ولأن متاع كل فرد من أبناء المجتمعات القديمة الصغيرة كان معروفا عند جميع أفراد الجماعة ، فلو اعتدى أحد وسرقه لما استطاع أن يتصرف به خلافا لرغبات مالكه الحقيقي في زمن لم تكن التجارة ووسائل النقل قد تقدمت فيه الى أى حد .

ومهما يكن من أمر فإن من الخطأ أن نتوهم أن مجتمعات الصيادين القديمة كانت خالصة من كل شائبة ، خالية من جميع الجرائم . فقد عرف أن جرائم كثيرة حدثت فيها ، منها بعض الجرائم الجنسية . وقد وقعت فيها جرائم القذف والذم والقذف انتهاكا لحرمة عرف تلك الجماعات وعاداتها . فالسمعة الشخصية لها منزلة كبيرة عند تلك الشعوب . وهناك تطاحن بسبب تضارب المصالح واختلاف الأذواق . وقد تقع خلافات منشؤها الزورار عن العرف الدينى والانحراف عن أساليب عبادات تلك الجماعات .

أساليب الحكم عند الشعوب البدائية : إن الإدارة الحكومية التي تخدم الجماعة وتعالج الفساد ليست دائما هي « الدولة » . وفي عهدنا ، إن هذه الإدارة هي أجل أعمال الدولة كما يشاهد من إدارة المحاكم والبوليس . غير أن للبيت والمدرسة والمعبد أثارا فعالة في ذلك . وقد كانت دار الأسرة عند الشعوب البدائية تعالج كثيرا من مسائل أفراد الأسرة الخلقية وغيرها . وهذه الحقيقة تظهر من أنواع الأسرة المعروفة في التاريخ : « أسرة الأمومة » حيث تبسط الأم وأقاربها سلطانهم على الأفراد ،

« أسرة الأبوة » حيث يبسط الأب سلطانا أكبر على أفراد أسرته . وقد يكون « الأخذ بالثأر » أجلّ القرائن القاطعة على سلطان الأسرة : ذلك لأنه يلزم أسرة المغدور بالمطالبة بدمه والانتقام له ، وهذه قاعدة عامة بين شعوب العالم البدائية التي عرفنا شيئا من حياتها . يُستثنى من ذلك بعض شعوب أفريقيا التي لا تعرف هذه العادة . وهناك جامعة أخرى بين شعوب الصيادين القدماء وهي رابطة القبيلة . وهي تضم أقواما كثيرين يقيمون في أصقاع مختلفة متقاربة . ولعل منشأ النزاع بين « قيس » و « يمن » عند عرب بلاد الشام وقبائل الحوف القدماء في صحيد مصر وغيرهم كان من هذا القبيل . وللقبيلة واجبات معينة في تأديب أفرادها ولا سيما تنظيم أصول الزواج . ويلوح لنا أن القبيلة هي نتيجة تطور أصاب شعوب الصيادين في آخر أدوارهم .

وهناك عوامل ومؤثرات أخرى تعمل على تنظيم حياة المجتمع عند الشعوب القديمة . منها الجمعيات السرية ، التي لها نظم خاصة تحتّم على أفرادها العمل بمقتضاها . مثال ذلك — ما رواه فريزر في كتاب الغصن الذهبي — أن الرجال الذين « يأخذون السر » في جمعيات قبائل « غينيا الجديدة » المعروفة باسم « جمعيات خوار الثور » يلزمون أنفسهم تأديب النساء عامة ، وإرشاد الرجال الذين لم ينتسبوا إلى تلك الجمعيات ونهيبهم عن سوء السلوك وهو الحديث .

وقصارى القول أننا نجد عند شعوب الصيادين البدائية منظمات مختلفة غايتها أن تحفظ النظام وتعاقب على الجريمة وتصون الأمن . وهنا يبقى علينا أن نتساءل هل لدى تلك الشعوب القديمة منظمة خاصة مستقلة وظيفتها الأساسية القيام بأعباء الحكم على الوجه الذي يشبه ما تقوم به الحكومات الحديثة ؟ وهل وجدت « دولة » عند شعوب الصيادين القدماء ؟ أم أن

الدولة هي حدث اجتماعي طرأ في التاريخ بعد انقضاء عهد شعوب الصيادين ؟
فاذا كانت حدثا اجتماعيا فكيف نشأت ؟

طبيعة الدولة : وقبل أن نجيب على هذه الأسئلة نرى أن نتبسط
بعض الشيء في تعريف الدولة .

قلنا فيما سبق إن الدولة منظمة وظيفتها الرئيسية توزيع العدالة . ولكن
من المناسب أن نقول إن الدولة تقوم بوظائف أخرى . فقد تشن الدولة
حربا ، وقد تنظم السياحة ، وقد تدير أعمالا تجارية . وعلى ذلك فإن للدولة
وظائف كثيرة تختلف ، وتتغير باختلاف الزمان واختلاف الشعوب .
ولكن هنالك وظيفة واحدة للدولة تُلازمها عند جميع الشعوب القديمة
والحديثة وهي صيانة الأمن وحفظ النظام في بقعة معينة من الأرض وعند
جماعة معينة من الناس وهذه هي الوظيفة المماثلة للدولة عند جميع الشعوب .
قد يكون للجماعات الأخرى كالأسرة والقبيلة وظائف اجتماعية معينة ،
ولكن الدولة هي ذات السيادة دائما ، وهي المؤسسة الاجتماعية المستقلة التي
تتولى الحكم في جميع الجماعات المقيم أفرادها في أراضيها وتبسط نفوذها
عليهم ^١ .

١ - تتميز الدولة عن المؤسسات والجمعيات الانسانية الأخرى بالأمور التالية :

أ - للدولة وحدها حق استعمال القوة الجبرية

ب - للدولة حق الاشراف على كل ما يدخل في حياة الذين يقيمون في مناطق

حكمها

ج - الخضوع للدولة فرض على كل من يسكن أراضيها

د - حكم الدولة منوط بأراضيها

هـ - للدولة سيادة كاملة واستقلال تام .

انظر : The individual , the State , and World Government ,

by A. C. Ewing p. 202

ويبدو أنه لم توجد منظمة حكومية مستقلة عن المنظمات الاجتماعية الأخرى عند الشعوب البدائية القديمة . ولكننا قد نعثر على العناصر الأولى التي يستلزمها وجود هذه المنظمة عند تلك الشعوب ، وهذا يعتبر في نظر الباحثين أصلا للدولة .

ولعل أحد مصادر فكرة الدولة قد نشأ — عند بعض الأمم — من تنظيم حملات الصيد . فالتجمع والتجمع للصيد حركات تستلزم إيجاد نظام يوحدهما ويركزهما ، وقد تشبه من بعض الوجوه الاستعداد للحرب ، ولما كانت مصلحة الجماعة تتوقف على التعاون المطلق والطاعة التامة والصدور عن رأي واحد ، فإن الرئيس يمارس سلطات بوليسية تامة على جميع أفراد الجماعة . وعلى هذه الحال كان الواقع عند هنود الشوشون ، أن قوام حملات الصيد جماعات ، غير الأسرة وغير القبيلة ، انتقلت إليها سلطات بوليسية من الأسرة على أن تكون ممارستها لها موقته طبعاً .

وثمة أمر آخر يستدعي إدراك فكرة الدولة ، ذلك هو المنطقة التي يشملها حكم الدولة . وقد ظهر هذا الأمر بوضوح في الأزمنة السابقة في المقاطعات الزراعية ، وظهر في الأزمنة الحديثة بسبب شيوع الملكية الفردية ، بينما كان يكتنفه غموض كثير عند جموع الصيادين الذين لا تستدعي حياتهم ارتباطهم بمقاطعات لها حدود معينة . ولكن اهتمامهم كان يتركز في الجماعة التي يؤلفونها وليس في الأرض التي يسكنونها . على أن الجماعة تعتبر ، على أي حال عند جموع الصيادين ، أمرًا يختلف عن الأسرة والقبيلة والجمعية السرية . وآية ذلك نظرهم إلى الجريمة المتماثلة التي يرتكبها اثنان أحدهما من أبناء الجماعة ، والثاني غريب وفد عليهم من مقاطعة أخرى . فالعقاب في الحالتين مختلف . ومهما يكن من أمر فإن أفراد تلك الجماعة لا يدركون ولا

يتصورون وجود مؤسسة مستقلة خاصة يُقرون لها بالولاء ويدينون لها بالطاعة .

وعلى هذا فإن الدولة قد نشأت عن تطور وظيفة حفظ النظام وصيانة الأمن . وخلق أن الخطر المحدق بكل الجماعة بل بكل المقاطعة كان دائما الوضع الذي نشأت عنه فكرة النظام من أجل مصلحة الجماعة عامة . وكذلك نجد التنازع والتناحر بين الجماعات من أكبر المسببات لقيام الدولة . وبعبارة أخرى نجد الحرب من أهم أسباب نشوء الدولة . وقد ذهب إلى هذا الرأي جمع غفير من العلماء . ذلك لأنه لا بد في الحرب من قائد يسط نفوذه على جماعته ، ومن ثم يستمر ذلك النفوذ عليهم في حالة السلم .

تطور الدولة : لا بد أن القارىء قد لاحظ مما تقدم أنه ليس هنالك تطور مساسل للدولة من بداية وجودها إلى الحكومات المعاصرة . إن المؤسسات الاجتماعية لا تنمو في سلسلة من الأدوار المتتالية تمر بها كما ترتقي الأفراد عادة . مثال ذلك أن هنود أمريكا لم يكن لهم منظمات سياسية إلا قليلا ، بينما قبائل افريقيا ، التي لم تعرف الثقافة المادية إلا مؤخرا ، لها دول منظمة إلى أبعد حد في التنظيم ، وتلك الدول تشبه إلى حد بعيد بعض دويلات أوروبا الصغيرة اليوم . مثال ذلك أن قبيلة الزولو عانت أشد أنواع الظلم والطغيان من رئيسها « شاخا » في أوائل القرن التاسع عشر ، فقد جعل من قبيلته بمساعدة جيش قوامه خمسة عشر ألف رجل قوة لجنوب أفريقيا استغلها في مآربه الخاصة . وكذلك نجد رقيبا محسوسا عند بعض القبائل الافريقية الأخرى في ممارسه شؤون الحكم . وتلك القبائل (أوغندا) و (شلوك) و (بوشنجو) .

ومع أنه لا يمكن تتبع نشوء الدولة وتطورها بطريقة سلسلة منظمة ، إلا أنه يمكن سرد العوامل والأوضاع التي أدت إلى إيجاد فكرة الدولة .

وقد سبق أن ألمعنا إلى بعض تلك العوامل وهي : الزعماء ، وحملات الصيد ، والجماعات البوليسية ، والملكية الفردية ، والحرب ، والرق ، والوظائف الحكومية التي تتعلق بحفظ الأمن وصيانة النظام ، والمراتب والطبقات الاجتماعية . وقد نتج عن تمازج كثير من هذه الأوضاع أنواع مختلفة من هيئات الحكم عند مختلف الجماعات^١

الحكومة الاقطاعية : وهناك عنصر آخر قوى يؤدي إلى نشوء الحكومة . ذلك هو نمو السلطة وتركزها في يد مزارع فرد في مجتمع تعمه ثقافة موحدة متماثلة . إذ لابد أن يمارس الملاك الكبير لمساحات شاسعة من الأراضي الزراعية ، مع ما له من خدام وخول وعبيد وأتباع وحواشي أو عيال ، سلطة الحكم فيهم ، وهؤلاء الملاك يصبحون مع الزمن زعماء أو سادة يسيطرون سلطانهم على أملاكهم ومن فيها خلال أزمان ساد فيها السلب والنهب وأعمال القرصنة وأخذ الثأر على نطاق واسع . وقد يتهرع زعيم زعيماً آخر مماثلاً له في الحول والقوة ويفرض عليه إتاحة يستخدم بعضها في إعالة عدد مناسب من المحاربين . وقد يحدث بمرور الزمن أن اتحدت المقاطعات واندجت في إقليم واحد على الوجه الذي يحدث التنافس الصناعي الاتحاد في الشركات الاحتكارية الكبرى . فتوسع مقاطعات المزارع المحارب أنتج الحكومة إلى حد بعيد . وبعد زمن طويل من هذه الأحداث ظهر إلى الوجود ملك فرد يتمتع بالملك في إقليم واسع وراثته ، واصبحت صلة الزعماء الاقطاعيين به صلة المولى بسيده .

ولم تقتصر هذه العملية على أوروبا فحسب ، بل إن أنظمة مماثلة لها قامت في اليابان والصين والهند وآسيا الصغرى : ولعل من الطريف أن

تبين هنا أن النظام الاقطاعي ساد بين الشعوب التي لم تعرف الكتابة في بير و
المكسيك وأفريقيا . إن بداية النظم الاقطاعية وجدت عند الشعوب
البداية في كل مكان توجد فيه الملكية الفردية بشكل واسع . ذلك لأن
حقوق الزعيم تؤدى اليه من محصولات الأرض أى على أساس الدفع عينا .
ويوجد عند تلك الشعوب في تلك الأماكن فروق طبيعية بين الأغنياء أو
الأرستوقراطيين ، وبين عامة الشعب . ويقول الباحثون : إنهم لم يميزوا
وجود شروط الحماية — أى حماية الزعيم لأتباعه — في حالة الحرب في كل
الحالات التي توصلوا لبحثها . وإنما تبين لهم وجود فكرة ولاء وإخلاص
التابع لزعيمه وسيده متأصلة في نفوس تلك الجماعات . وانعدام شرط
الحماية ووجود عنصر الولاء والإخلاص عند الأتباع من جمهرة الناس ، كانا
عاملين هامين في قيام تلك الصلة الحكومية الاقتصادية .

إن انهيار النظام الاقطاعي في أوروبا الغربية ، وقيام الحركات القومية
على أنقاضه قد وثقه كتب التاريخ التي اختصت بذلك العهد حقه بحثا وتفصيلا
فقد استغرق اتحاد قبائل مختلفة اللغة واللهجات في دولة كبيرة زمنا طويلا ،
ولعب إدخال عنصر النقود الى الميدان الاقتصادي دورا مهما في هذا التغيير ،
ذلك لأن تحصيل الضرائب بالنقود من مساحات واسعة أيسر كثيرا من
تحصيلها بكمية من الحاصلات كما كان التعامل في عهد الاقطاع . وقد كان
لاستخدام مسحوق البارود بعض التأثير في أسلوب الحماية والدفاع .
وكذلك كان لتحسن وسائل النقل تأثير كبير في توسيع مساحة مقاطعات
الحكومة وتكاثر الجماعات ، وكان لتقدم الثقافة والعلوم تأثير في انهيار
النظام الاقطاعي .

إن التنازع والتناحر بين زعماء الاقطاع المحليين لم ينتج دائما وضع
مقدرات الحكم في يد ملك واحد . ففي بعض الأحيان اتفق الزعماء على

إقامة حكومة اتحادية . مثال ذلك أن هنود أمريكا الشمالية الشرقية أسسوا اتحاداً انتظم شعوباً وقبائل كثيرة . وأسس زعماء (إيساندا) مجتمعا لهم بنفير ملك ينضمون تحت لوائه أسموه (التينج) كانوا يبحثون في هذه المسائل التي تتعلق بهم جميعا .

دويلات المدن : انحصرت الحكومات التي تحدثنا عنها قبلا في القرى والمقاطعات الزراعية ولم تكن في الأيام القديمة مدن كبيرة شمل نفوذها المناطق التي تحيط بها وسميت دويلات المدن . ومن تلك المدن ما امتد نفوذه الى مناطق بعيدة عنها جبت منها الإتاوات ولا سيما حيث كانت وسائل النقل البرى والبحرى مساعدة على ذلك . ولعل أثينا وروما القديمتين أصدق مثالين على هذا النوع من الحكم . وإذا كانت المنطقة واسعة الأرجاء مترامية الأطراف سُميت دولها إمبراطوريات ، ومن هذا النوع كانت فارس ومصر وآشور وروما . لقد نشأت دويلات المدن ، على الغالب ، على الطرق التجارية فنمت وتقدم العمران فيها بسبب التجارة . ولم تكن الأموال في تلك المدن مؤلفة من الأراضى ، بل كانت البضائع والسلع المكسدة فيها هى جوهر الغنى ومظاهر الثراء . والأرض كما نعلم هى ضرب مستقر من المال يبقى لأجيال متعددة ويتلام مع مبادئ الوراثة .

والأرض أيضا صالحة لأعالة الأتباع والجوش ، وتصلح للحماية إذا كانت القلاع مشيدة عليها . وكان نشوء طبقة النبلاء بالوراثة التطور المنطوق المنتظر بين طبقة الإقطاعيين والأرستقراطية . أما فى المدن حيث كانت الحياة الاقتصادية أقل استقراراً فقد كان مبدأ الوراثة قلقا دائما . وكان نظام الأسرة والقربا فى المدن أضعف منه فى المناطق الزراعية . وكان التحمس لمبدأ الوراثة بعيد الوقوع . أضف إلى ذلك أن الحياة الاجتماعية والسياسية فى المدن كانت دائما عرضة للتغير بسبب الآراء والأفكار الجديدة

التي تنتقل في كل يوم مع التجار الذين يقدون اليها من الأصقاع البعيدة . ولقد أصبح أهل الثراء والغنى والمحاربون المشهورون حكاما في دويلات المدن ، ونشأت في الوقت عينه فكرة الجنسية ، ثم ظهرت النزعات الديمقراطية للوجود . وقد جلبت الأموال الضرورية لحياة المدينة من التجار ، مع أن جيوش الدويلات وأساطيلها قهرت البلاد المجاورة لها وجبت منها الاتاريات . ولما كان السكان هم الذين يدفعون الأموال للدولة وكان مصير هؤلاء مرتبطاً بالدولة ، فقد ساهموا الى حد بعيد في حياة مدينتهم . فكانت هذه المساهمة هي نشأة الديمقراطية الأولى

من الملكية الى البرلمان : لقد ارتبط الملوك والقيصرة والاباطرة باقتصاديات الأرض ، ولكنهم عاشوا زمنا في إمبراطوريات كالامبراطورية الرومانية ، وفي أوائل عهد الرأسمالية . وحدث أن استبدلت الملكيات أحيانا ، وأقيمت جمهوريات يديرها موظفون منتخبون دون أن يكون على رأسهم ملك ، كما وقع في فرنسا . وحدث أن احتفظ بالملكية ولكن سلطانها حدد كما وقع في إنجلترا . وقد توصل البرلمان الى هذه النتيجة فانتزع السلطة من الملك بتملكه في مصدر الأموال وهو الضرائب ، لأنه لا بد من النقود لإدارة الحكومة وتأييد الملك وحاشيته الكبيرة ، وكان الملك في الجهود السابقة يحصل على الأموال مما يجنيه من النبلاء الاقطاعيين ومما يبيعه من الامتيازات والرتب . فلما بدأ عهد الرأسمالية ظهرت للوجود مصادر جديدة للامال كما ظهرت طبقات جديدة طامعة في الحكم من الأغنياء . وأصبحت مشكلة الملك لا تنحصر في حصوله على قسم من الحاصلات الزراعية فحسب ، بل وفي أن يحصل على النقود أيضا . فنشأ نظام الضرائب ونشأ معه البرلمان . فتمكن رجال الأعمال من تقييد سلطات الملك بدستور ، والسيطرة على التصرف في الأموال بموجب تشريعات خاصة .

الديمقراطيات : لم تنشأ الديمقراطيات دائماً إثر إنهيار سلطات الملوك . فقد انتقلت السلطة على الغالب الى أرباب الاملاك خالصة لهم من دون الشعب أى خالصة لهم من دون جميع المواطنين البالغين سواء أكانوا فقراء أم أغنياء ، غير أنه بالرغم من كل ذلك قد تم انتقال السلطة الى الشعب مباشرة . كما وقع فى سنة ١٧٩٣ على أثر اندلاع الثورة الافرنسية . ولم يكن فى طاقة جمهرة الشعب أن يحتفظوا بالسلطات التى قبضوا عليها بأيديهم ، فكانت النتيجة أن قام نابليون وسخدع الشعب ونصب نفسه إمبراطوراً . أما قيام طبقات الشعب بأعباء الحكم ، وإدارة شؤون الدولة ، فقد نشأ فى القرن الثامن عشر من المبادئ الحرة المتطرفة جداً . كان الملوك فى ذلك الزمن يدعون أنهم يحكمون بحق إلهى ، وكانوا يتصرفون بجميع شؤون الدولة ، وكانت الحكومة مكسوة بدثار من الأرستقراطية . ولعل الصورة الواضحة التى طبعها فى مخيلة المؤرخين المعاصرين بلاط لويس الرابع عشر فى فرنسا أبرز مثال واضح لها . هكذا كان جو الحكومة . أما تحويل الحكم الى طبقة العمال والطبقة الوسطى فقد اعتبر من الأفكار الثورية . كان المواطنون الأحرار الذين ساهموا فى إدارة دفة الحكومة ورسم سياستها أقلية ضئيلة من السكان البالغين فى أثينا . وكان أفلاطون وسقراط كلاهما خصمين للديموقراطية . أما فى روما حيث كانت الحكومة جمهورية الى حين فلم تستطع الديموقراطية فى أصول الحكم والسياسة . وفى العصر الحديث نمت الديموقراطية وترعرعت بسبب انتشار التعليم وارتقاء مستوى المعيشة ، فأصبحت جمهرة الشعوب — نتيجة لانتشار التعليم العام والأجور العالية التى يتقاضاها العمال — تنتخب مرشحين عن تبصر وإدراك ، وتساهم فى دفع الضرائب بنصيب أعظم .

لقد نشأت الديموقراطية لى تنزع السلطة من أيدي طبقات الأغنياء

الأرستقراطيين وتضمنها في أيدي الشعب . وقد دل الاختبار على أن الديمقراطية أكثر ما تنجح في مجتمع أفراده متجانسون من حيث كونهم جميعا من طبقة اجتماعية واحدة ، وأكثر ما تنجح أيضا عندما تكون المسائل الحكومية المعروضة على جمهرة الشعب بسيطة كل البساطة خالية من شوائب التعقيد .

غير أن المجتمع يتغير يوما عن يوم ، وأفراد الشعب ليسوا من طبقة اجتماعية واحدة ، ولا تجمعهم مرتبة ثقافية واحدة ، ولا يصدرون في الحياة عن مشرب واحد ، ولا يعملون لغاية واحدة ، بل لكل امرئ منهم ما نوى ، وفوق كل ذلك فهناك تباين في الأعراق والاجناس ، وهناك جماعات مختلفة المذاهب والأهداف . لم يعد المجتمع منقسما الى مزارعين وتجار فقط : فهناك العمال الفنيون والعمال العاديون ، وهناك الزراع في أراضيهم ، والمزارعون المستأجرون ، وهناك طبقات أصحاب المهن والحرف ، وهناك أرباب الملاحة ، والنقل البرى والبحرى والجوى ، وجماعات الاحتكار والمنافع العامة ، وهناك التجار وأصحاب معامل الصلب والحديد وسائر المعادن ، وهناك جماعات مصانع الغزل والنسيج والصناعات الكيماوية ، وهناك أيضا منتخبون ومنتخبات ، وهناك شوقيون ، وغربيون ، وشماليون وجنوبيون ، وهناك طبقات ومراتب اجتماعية بين السكان . ولكل من هذه الجماعات ثقافة وتعليم خاص ، وعادات وعرف خاص ، ولا تجمعهم وحدة المذهب والحياة الاجتماعية . من أجل ذلك كان من السهل أن يدب الخلاف بينهم ، وكان من الصعب أن يتوافقوا . أضف الى كل هذا أن الحكومة اليوم تتناول مسائل ونواحي من الحياة أكثر مما كانت تتناول في الأيام السابقة . كل هذا يجعل تطبيق الديمقراطية اليوم أمرا ليس من الهنات الهينات ، فلم تعد المسائل من الأمور التي يمكن أن تحل بتحسس رغبة الرأى العام التي يبيدها الفلاحون والمزارعون

في اجتماعاتهم في المضافة أو في مسجد القرية .

وبدلاً من أن يتمتع الشعب بسلطانة المنصوص عليها في الدساتير ، تدير الأحزاب السياسية شؤون الحكومة للشعب ، ولسكن على أن تكون لهم امتيازات شخصية . ولنذهب الآن في هذا التحليل الى أبعد من ذلك الحد . تتأثر الحكومة الى حد بعيد بمطالب الجماعات وإلحاحها ؛ عليها أن تقوم بأعمال معينة أو أن تمتنع عن تنفيذ أعمال معينة ، من أجل حاجاتها وأغراضها الخاصة . وهذه الجماعات هي - في الأداة السياسية - الرئيس وحاشيته ، وفي التعريفية الجركية - رجال الصناعة ، وإذا هبطت أسعار القطن مثلاً ، ووجد في البلاد عرض يزيد على الطلب ، يضطرب المزارعون على الحكومة طالبين المساعدة أو الإعفاء من الضرائب . وقد تكون الجماعة التي وُحِّدت المصلحة بين أفرادها واسعة جداً كما هي الحال عند وقوع الحرب ، فقد تنتظم الجماعات ، زيادة على أصحاب مصانع الذخائر والأسلحة ، الشعب كله . وقد تقوم جماعة للحد من تطرف جماعة أخرى في مطالبها .

إن المساعي لوضع السلطات التي انتزعت عن الحاكمين بأمرهم والاستغلالين أدت في الحقيقة الى أن الشعب الذي يوجه الحكومة في ممارستها لهذه السلطات يقوم بتنفيذ مآرب الجماعات ذات المصالح الخاصة وكثيراً ما يحدث أن تصبح أغلبية الشعب جماعة كبيرة ذات مصلحة معينة في أمر من الأمور أو شأن من الشؤون ، وتكون هي القوة الكافية التي تقرر مصير المسائل الهامة في البلاد ، وبذلك تتحكم بمصالح الفئات والشيع الخاصة . نخلص من هذا الى أنه لا يمكن لكل من « جماعات المصلحة » وفئاتها أن تتسلط بنفوذها على الحكومة في كل المسائل الى أجل غير محدود .

ماذا على الحكومات أن تعمل : إن مسألة من الذى يدير الحكومة ليست المسألة السياسية الوحيدة الهامة اليوم ، فهناك مسألة تماثلها من حيث الصعوبة والمنزلة الدقيقة ، وهى ماذا على الحكومة أن تعمل ؟ لقد اعتبر أتباع مذهب « حرية العمل » ، أن الحكومة التى تدير المصالح على الأقل ، هى الحكومة الصالحة للحكم . واعتبر هؤلاء المحاكم والبوليس والجيش والأسطول وبعض المصالح الأخرى القليلة العدد كافية لتدار من قبل الحكومة . وبما أن الحكومة كانت فى القديم خاضعة لسيطرة الحاكمين بأمسهم فإن هذا رأى يبدو طبيعيا . ولعل سببا آخر أدى الى هذا الاتجاه : ذلك أن أرباب الصناعات الناشئة كانوا يرغبون فى أن يتحرروا من ضغط الحكومة .

ومهما يكن من أمر فإن ما تقوم به الحكومة من الأعمال — إن قلَّ أو كثر — يتوقف على الظروف والأحوال . إن وظائف الحكومة — شأنها شأن الأدب والأخلاق الشعبية — تتغير حينما بعد حين . فقد كانت تلك الوظائف فى أوائل القرن التاسع عشر قليلة جدا ، وكان أبرزها حفظ الأمن والذود عن الوطن ، ولكن تلك الوظائف أصبحت كثيرة فى أوائل القرن العشرين .

الحكومة وإتقان العمل : من أسباب المعارضة فى توسيع نطاق أعمال الحكومة أمر يتعلق بإتقان العمل . ويعدد المعارضون أدلة كثيرة على تفشى الفساد والتلاعب والخراب فى المصالح الحكومية فى كثير من بلدان العالم .

ويدعى المعارضون أن موظفى الحكومة لا يقومون بعملهم باخلاص ومهارة وذمة كما يقوم موظفو الشركات والمصانع بأعمالهم بوجه عام . ولعل أبلغ

رد على هذه الدعوى ما قام به موظفو الحكومة من جليل الأعمال في بناء السدود والخزانات والسكك الحديدية وغيرها . وإتقان الأعمال التي تقوم بها الحكومات بوجه عام ، وما كانت تقوم بها الحكومة الألمانية خير دليل على أن موظفي الحكومة يستطيعون القيام بأدق الأعمال وأجلها باخلاص ومهارة عظيمة . وقد يحتاج موظفو الحكومة في بعض أنحاء العالم الى خبرة وزمن طويل للتمرن على جليل الأعمال وممارستها .

الحكومة والتطور الاجتماعي : بيننا أن وظيفة الديمقراطية

في عالم معقد وعند حكومة لها وظائف كثيرة ليست أمرا هينا . أضف الى ذلك الصعوبات الناجمة عن التطور الاجتماعي . ان التطور يعنى إضافة مشاكل جديدة . والمشاكل التي تحدث سريعا تستدعى حلا سريعا . إن الديمقراطية تنلام مع طبيعة التزوى والتبصر في الأعمال ، وينجمع الآخذون بها متى كان لديهم وقت كاف لتعليم الشعب وتبسيط المسائل التي ستواجهه الفينة بعد الفينة .

ومن المعترف به أن الأصول الديمقراطية التي تتضمن الأبطاء في سير معاملات التصميم والمناقشة والموافقة تطرح جانبا ويوقف العمل بها مؤقتا في أثناء الأزمات ؛ كاعلان حالة الحرب وهبوط الأسعار وتدهور الحالة التجارية . فتتسلم القوة التنفيذية السلطة التي تحتاج اليها أو تستولى عليها لتدير الأعمال بالسرعة المقتضاة لانقاذ الموقف . ولعل السلطات التي تمتنع بها ابراهام لنكولن إبان الحرب الأهلية الأمريكية هي خير مثال على هذه الحال . لقد أظهر المؤرخون لنكولن بمظهر الديمقراطية العظيم ، ذلك لانه صاحب مذهب « حكومة الشعب ، من الشعب ، ومن أجل الشعب » . وقد كانت الميول المغروسة في قرارة نفسه ديموقراطية ولا شك ، ولكن الظروف والأحوال حملته على أن يمارس سلطات استبدادية أكثر من أى

رئيس آخر للولايات المتحدة . ولقد كان وودرو ويلسون ، اذا ما قيس
بلسكولان - ديكتاتورا معتدلا في أمريكا إبان الحرب العالمية الأولى ، فقد
رجع الرئيس ويلسون الى مجلس الأمة كلما رأى ضرورة حصوله على
سلطات جديدة بسبب الحرب . أما لنيكولان فلم يطلب إلا بعضا من السلطات
التي مارسها . فقد سجن ألوفا ممن حامت حولهم الشبهة دون اللجوء الى
سلطان القانون ، ودون أن توجه اليهم أية تهمة . وأعلن الاحكام العرفية ،
وأوقف العمل بالأمر الذي تصدره المحاكم عادة لاخلاء سبيل من يسجن
بدون حق ، وعطل بعض الصحف الكبيرة لأجل غير مسمى ،
وأقام حُراسا مسلحين في مراكز الانتخابات . ووسع الجيش
والبحرية الى حد جاوز به النسب المعينة بالقانون ، وأنفق الأموال العامة
دون أن يحصل على تخصيصات من مجلس الأمة ، وأصدر منشور تحرير
الرقائق بمرسوم تنفيذي بوصفه القسائد العام للجيش . غدير أن لنيكولان
— بالرغم من كل هذا — لم يؤسس حكما ديكتاتوريا لأجل غير معين .
فقد واجه الانتخابات العامة في سنة ١٨٦٤ وكان معرضا لأن يسقط فيها .
ان الحرب ، ولا شك ، لها حكم مخصوص ، فهي تتطلب عملا حازما
وسريعا . وقريب منها الانهيار الاقتصادي العام . ولذا كن في المجتمعات
الحديثة تقع كل يوم مشكلات جديدة هي أشبه ما يكون بالآزمات ، ولما
كانت الديمقراطية قد نشأت في عصر كانت الخطى فيه قصيرة ، والمشكلات
الاجتماعية قليلة ومجهولة ومتماثلة فان معداتها تظهر بطيئة في مجازاة الزمن
الحديث . ان الديكتاتوريين يتحركون بسرعة تزيد كثيرا على سرعة حركة
المجالس النيابية .

الدول الديكتاتورية : تطورت الديمقراطية كثيرا منذ
الثورة الفرنسية وتأسيس الولايات المتحدة الأمريكية . والديموقراطية ما

تزال تتغير وتتطور في هذا العالم المتقلب ، غير أنه قد نشأ في السنين المتأخرة نوع جديد من الحكومات يسمى في بعض الأحيان بالديكتاتورية الشعبية . ان الدولة الاشتراكية في روسيا قد جعلت من أراضيها بلادا صناعية في وقت قصير يثير الدهشة وفاقا لمنهاج السنوات الخمس ، وقد أقامت الدولة الديكتاتورية الألمانية جهازا للحرب بين عشية وضحاها . وهذه النتائج العظيمة تحمل المرء على دراسة هذا الضرب من الحكومات . ان الديكتاتورية هي في الواقع تحديا للديموقراطية .

ان الدولة الديكتاتورية ، كما يفهم من هذا التعبير ، هي دولة للحكومة فيها اليد العليا في جميع الاعمال . وهي حكومة ذات وظائف كثيرة في أعمال ومصالح كثيرة ، وهي مستبدة فيها جميعا وتشبه « اشتراكية الدولة » عندما تدخل في مضمار الانتاج . وهناك من الوجهة العملية بعض وظائف لا يشملها هذا التعبير ، وقد تكون ، أولا تكون ، ملازمة لهذا النوع من الحكومات . وهي :

١ : إبطال التشريع ، ٢ : إحراز الحاكم للسلطات المطلقة ، ٣ : نظام الحزب الواحد ، ٤ : التقليل من الشعب للانتخابات ، ٥ : الحد من الحرية وتقييدها الى مدى بعيد .

ومما يسترعى الانتباه أن هذه السلطات والتدابير تلازم الدول الديموقراطية أيام الحرب : يخول رئيس الدولة ، أو رئيس الوزراء ، السلطات الديكتاتورية ، ويحدد من سلطة البرلمان الى حد كبير ، وتنفيذ الأحزاب خلافاتها مؤقتا ، وليس الحرب زمنا مناسبيا لاجرام الانتخابات ، وتمارس الدولة وظائف كثيرة جديدة تعتبرها ضرورية أو مناسبة لإدارة دفعة الحرب . إن ألمانيا ، بعد أن انهارت ديموقراطيتها في سنة ١٩٣٣ ، أخذت تستعد للحرب فكانت سبارطة الحديثة ، وكذلك إيطاليا فقد تغنت

بالحرب زهاء عشر سنوات ، أما روسيا فقد حاربت جيوشا كثيرة بعد سنة ١٩١٧ ؛ وعندما زال خطر اجتياح أراضيها أخذت تستعد للحروب المقبلة . وتوجد الديكتاتورية اليوم في الدول التي تستعد للحرب . وقد أصبحت فرنسا وبريطانيا بلادا ديكتاتورية إبان الحروب الأخيرة . وعلى ذلك فالحكومات الديكتاتورية هي حكومات تقوم أيام الحرب . ولكن هل هذه الحكومات هي في الواقع شيء آخر ؟ وهل إذا وضعت الحروب أوزارها ، وزالت الاشاعات عن قرب وقوع حروب من الوجود ، تُعَدِّل هذه الحكومات وظائفها وتعود ثانية الى حظيرة الديمقراطية ؟

يجب أن نتذكر عند الاجابة على هذا السؤال أن الملكيات المطلقة القديمة تشارك الحكومات الديكتاتورية في كثير من الشؤون . فقد كان في الملكيات القوية حكام من الطغاة ، ولم يكن هنالك تشريع ما ، واذا وجد فقد كان ضعيفا ، ولم تكن الانتخابات موجودة ، وكانت الحرية على الغالب مقيدة . والحقيقة أن روسيا وألمانيا وإيطاليا لم تتذوق الديمقراطية مدة طويلة قبل أن تصبح ديكتاتورية . إن نمو الاتجاهات الديكتاتورية في هذه البلاد يعتبر في كثير من الأحيان ارتدادا الى أنواع الحكم القديمة المتأصلة في نفوس السكان . وعلى ذلك فقد يمتد أجل الدول الديكتاتورية الى ما بعد الحروب أو مدة توقع وقوع الحروب .

ومهما يكن من أمر فإن الاتجاه في جميع أنحاء العالم قبل سنة ١٩٢٠ ، كان نحو الديمقراطية . ولعل أسباب ذلك هي التذمر من حكم الديكتاتوريين وانتشار التعليم بين الطبقات الفقيرة وازدياد دخلها ، وتعميم الاقتصاد الرأسمالي . لقد كانت الحكومة الديمقراطية اختراعا جديدا ثبتت صلاحيته للعمل وانتشر من بلاد الى أخرى . فهل يردُّ قيام الدول الديكتاتورية الديمقراطية عن اتجاهاتها ، أم أن وجود هذه الدول ليس إلا انحرافا

مؤقتا عن الاتجاه الديمقراطي ؟ إن الاستعداد للحرب في البلاد التي لم يزد عمر الديمقراطية فيها على قرن واحد هو حدث يحتم انحرافا مؤقتا عن الديمقراطية ، كما أن الحروب الكبيرة التي تشنها الدول الديمقراطية تؤدي الى الانحراف عن تطبيق النظم الديمقراطية في الحكم . قد يكون نشوء أوضاع معينة بعد الحرب العالمية الاولى حيز نشوء الديكتاتوريات .

الحرية في مقابل التنظيم : ان الصراع بين الديمقراطية والديكتاتورية قد يلخص في عبارة واحدة هي : « الحرية في مقابل التنظيم » وقد كان هذا الامر من مسائل الخلاف في أيام طغاة الإغريق . وكان كذلك من مسائل الخلاف عندما انتزعت لائحة « ماغنا كارتا » من الملك حنا ، ملك انكلترا . وهي من المسائل القائمة اليوم . فلا يمكن إدارة المجتمع أو إدارة الحكومة بغير تنظيم ، ولكن التنظيم يعنى تقييد الحريات . يجب أن ينظم الجيش ويستعد للعمل السريع ، ويجب أن يطيع الجندي الذي قيدت حرياته رؤسائه بلا تردد . ان المشكلات الاجتماعية السائدة اليوم لا نحل إلا بالتنظيم . وتلك المشكلات كثيرة ومن الخطار ارجاء حلها الى آجال طويلة . والحل يقتضى التنظيم المناسب مع أكبر قسط ممكن من الحرية ، يضاف إليها الأهلية للعمل بسرعة ، وسرعة عظيمة .

الحكم الصالح : يبقى أمامنا أن نتساءل ما هو نظام الحكم الصالح للمجتمع البشرى ؟ وهل هنالك نظام أدنى ونظام أعلى للحكم ؟ هنالك اضطراب وتباين كبير بين علماء السياسة والاجتماع في هذا الموضوع . والواقع أن هذا الاضطراب وهذا التباين هو على أشده بين العلماء ، ولكنه موجود إلى حد أقل بين جمهرة الناس . ولعل ذلك ناتج عن جهل جمهرة الناس بدقائق الأمور ، وعن جهلهم بنتائج تحليل العلماء لكل المسائل التي تتعلق بحياة الانسان .

وان الاعتراضات المُنصبة على استعمال كلمة «تقدم» في أنظمة الحكم، وملحقاتها «أدنى» و «أعلى» في أنواعه، هي كما يلي : إن الحكم المطلق والحكم الديموقراطي والحكم الاشتراكي كل منها قد نشأ من طبيعة المحيط الذى يطبق فيه، والبيئة التى ينتشر فيها، ولذلك فمن الخطأ أن يقال إن نوعا من الحكم هو أدنى من الأنواع الأخرى أو أعلى منها، وليس من المنطق أن يعتبر أحد أنواع الحكم هذه «تقدما» في الحياة الاجتماعية أو ارتدادا الى المبادئ الوحشية القديمة. ولعل ثمة اعتراضاً آخر أسهل من هذا هو أن وجود نوع من الحكم في بلد ما دليل على صلاحه للمحيط الموجود فيه، هنالك نوع من الحكم في بلدا، ونوع آخر في بلد آخر، فلماذا نقول إن أحد النوعين أعلى من الآخر؟

وثمة محاوره أخرى : هي أن التطور في أصول الحكم وأنواعه يبين لنا تخصصا يؤدي الى الدقة والمهارة في إيجاد توازن وارتباط بين أصول الحكم وطراز الحياة الاجتماعية. لقد صرح بعض علماء الاجتماع بمثل هذه الآراء. ورفضوا أن يعترفوا بوجود أى معيار لقيم الأوضاع. ومن هؤلاء دوب^١ فقد كتب في كتاب أصدره سنة ١٩٤٠ ما نصه :

«وعلى هذا المنوال حاول علماء الاثر وپولوجيا (علم الانسان) أن ينزعوا فكرة التقدم من فلسفتهم. وهم يرون أن هنالك تغييرا في أصول الحياة، أو اتجاهها نحو إيجاد نظام معتقد لحياة الانسان. وليس التغيير أو التعقيد حسنا أو قبيحا، هنالك فروق من حيث الدرجة، ولكن ليست هناك فروق نوعية أو قيمية. إن تاريخ التقدم لا يظهر لنا أى تقدم ما.»

الإصلاح : عندما يجرى الإصلاح في أساليب الحكم في المجتمعات البسيطة الثابتة يخضع السكان لمبادئه. أما في المجتمعات المتغيرة المعقدة - كالمجتمع الأمريكى أو الفرنسى مثلا - فلا يخضع السكان

للإصلاحات الداخلة على أساليب الحكم بسهولة . فالأحوال الجديدة
تخلق مشاكل جديدة تفيض عنها الحاجة الى إصلاحات جديدة . حتى ان
آراء جديدة قد تنشأ حول المشاكل القديمة . وتنشأ دائماً خواطر جديدة
نتيجة للمكتشفات والاختراعات الحديثة . وهذه الخواطر تنزع الى التأثير
على المجتمع ليتجه نحو تقدير جديد لبعض شؤون الحياة . ويحصل من ذلك
شعور بالحاجة الى تغيير أو إصلاح يصيب الأصول القديمة . مثال ذلك :
الإصلاحات الكثيرة التي أدخلت على معاملة المعتوهين ، فقد أتى عليهم
حين من الدهر اعتبرهم الناس من السحرة فأعدموهم . ثم أتى عليهم دور
آخر كانوا يعزلون فيه عن المجتمع وتساء معاملتهم . أما معاملتهم الحالية
بالشفقة والرحمة والاعتناء بهم وفاقا لأحدث الأصول العلمية فقد جاءت
نتيجة لحركات اصلاحية عنيفة .

تمر حركات الإصلاح على الغالب في سلسلة من الأدوار على الوجه
التالى :

أولاً : يعترف عادة عدد محدود من الأفراد بالحاجة الى الإصلاح ،
ويعملون من أجل الإصلاح . وإذا نجحت دعايتهم يتولد في نفوس جمهرة
الشعب شعور بالحاجة الى التغيير . وفي هذه الحال يوضع منهاج واضح
وتقوم هيئة بأعباء تنفيذه . ويتلو ذلك الدور الثانى ، دور التنفيذ ، وتبذل
الجهود للضغط على الأفراد والجهات التى تؤثر في الوضع . فإذا نجحت
حركة الإصلاح ، يعتبر منهاجها أساساً للعمل ، ويصبح في الدور الثالث
أساساً لنظام العمل . وفي الوقت نفسه قد يبدو تدمر جديد من أصول
الحكم ، وتمر حال طلب الإصلاح بدورة أخرى ، وهكذا دواليك . ولما
كانت حركات الإصلاح هي في الواقع تشبه المخترعات ، الى حد بعيد ، لذلك
نجد أنها خاضعة للتجارب التى تخضع لها الاختراعات الاجتماعية . أى
ان نجاحها يتوقف على ما إذا كانت تتلاءم مع أصول معيشة جمهرة الشعب ،

وتتمشى مع أذواق المجتمع ، وكانت ممكنة التنفيذ . وكذلك يجب أن تحسب تلك الحركات حسابا لمقاومة أصحاب المصالح الخاصة ، أى لمقاومة الجماعات التى ستصيبها خسائر معينة فيما إذا وقع التغيير .

لقد كان هناك تغيير فى أصول الحكم دائما ، ولكن لم يكن هناك تقدم فيها . وقد وجد فى جميع الأزمان رجال عاديون ، أو فلاسفة ، أو علماء فى الدين لم يقنعوا بنظام الحكم الموجود فى أيامهم فتساموا عما هى غاية حياة الانسان ؟ ورغبوا دائما فى أن يبتدعوا غرضا غريبا لذلك ، يتمسكون به ويتفق مع مصلحة بنى الانسان . وقد اكتشف بعضهم هذه الغاية فى الأديان السماوية ، وظن البعض أنه يستطيع البحث عنها فى حقائق الطبيعة . ولعل من الأساليب العادية « للدين الطبيعى » الإشارة الى التطور كظهر من مظاهر الغاية من حياة الانسان . إن تاريخ الحياة — على حد قولهم — يظهر أن الانسان مسير بقضاء وقدر خارجين ، والنتيجة التالية لهذا القول أن على الانسان أن يوكل أمره الى تلك القوة لتهدية سبيل الرشاد فى المستقبل . وفى الوقت نفسه حاول بعض الفلاسفة والعلماء أن يضعوا أصولا للحكم اعتقدوا أنها خير مثال يحتذى للحكومات . فألفوا فى ذلك : أوجدوا مدنا من نسج خيالهم ، ووصفوها بأنها « فاضلة » : الحياة فيها لينة ناعمة ، وسكانها يتمتعون بالعيش الرغيد ، وتلبسهم السعادة من الرأس الى أخمص القدم . وقد عرف التاريخ كثيرا من تلك المدن . ورأينا أن نقصر بحثنا على ثلاثة منها ، هى جمهورية افلاطون ، ومدينة الفارابى الفاضلة و (يوتوبيا) سيرتوماس مور . وانك لتقف عليها فى الفصول التالية .